مفهوم الحكومة الالكترونية ومعوقات نجاحها في العراق

د.عبد الرحمن نجم المشهداني

طالت التطورات الكبيرة التي شهدتها العقود الماضية مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد كان لازدياد وعي المواطنين، ولارتفاع مستوى توقعاتهم، الدور الكبير في التأثير على أداء المنظمات والمؤسسات، بحيث اتخذت مختلف الوسائل والسبل الممكنة وسخرتها في سبيل تقديمها لخدماتها بسرعة ودقة وكفاءة وفعالية.

وما أن ظهرت شبكة الانترنت حتى تسارعت العديد من الدول للاستفادة منها في أدائها لوظائفها ومهامها، حيث برز إلى الوجود ما يعرف بمفهوم الحكومة الالكترونية (E-Government) أول مرة في الأقطار العربية فقد تبنت كل من مصر وإمارة دبي والأردن هذا المفهوم وبدأت بالعمل نحو تطبيقه تبعها معظم الأقطار العربية ومنها العراق وعمان والبحرين والسعودية وتونس.

ومفهوم الحكومة الالكترونية: يتلخص في أنه اتمتة التعامل ما بين الدوائر الحكومية بعضها ببعض من جهة والدوائر الحكومية وقطاع الاعمال والمواطنين من جهة أخرى، بحيث يتم استخدام البرمجيات الحديثة المستخدمة في تكنولوجيا الانترنيت لتحقيق ذلك".

ويشير هذا المفهوم إلى استخدام نتائج ثورة المعلومات والاتصالات من هاتف وفاكس وحاسوب وانترنيت وغيرها، وذلك لتقديم خدمات حكومية ذات جودة وكفاءة وفعالية إضافة إلى تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات وتفعيل دور المواطن إزاء المشاركة في عمليتي الرقابة والمساءلة.

لقد أخذت مفاهيم الحكومة الالكترونية بالتطور نتيجة لاستفادتها من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ان التعاملات المكتبية التقليدية غدت متخلفة في شتى نواحي الحياة، مما دفع حكومات الدول المتقدمة في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتسخيرها في عملية تقديم خدماتها لمواطنيها.

مبررات التحول نحو الحكومة الالكترونية

١. الضغوط المتزايدة الملقاة على عاتق الحكومة في ضرورة تلبية حاجات ورغبات المواطنين بكل كفاءة وفاعلية، خصوصاً مع ارتفاع المؤشرات حول ازدياد اعداد السكان وارتفاع مستويات المعيشة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التوقعات الشعبية حول جودة الخدمة المقدمة.

٢. التعقيدات المتزايدة التي تواجه المتعاملين مع القطاعات الحكومية الخدمية المختلفة وفي مقدمتها البيروقراطية والروتين والبطء في تقديم الخدمة.

٣. التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية المتسارعة والرغبة في الإصرار على تطبيقها لتحسين مستويات الأداء الحكومي كماً ونوعاً وأسلوباً.

٤. الاستجابة للتغيرات البيئية المتسارعة خصوصاً مع ازدياد التوجه نحو تطبيق مفاهيم الحكومة الالكترونية في معظم دول العالم.

أهداف الحكومة الالكترونية

ان عملية التحول من الشكل التقليدي للحكومة إلى الحكومة الالكترونية، تستهدف تحقيق أهداف محددة يمكن تلخيصها بما يأتي:

١. تغيير الصورة التقليدية للحكومة والتي تتمثل بالروتين وصعوبة الاجراءات وعدم وضوحها والتي تسيء إلى طبيعة العلاقة القائمة بين المواطنين وقطاعات الإعمال من جهة وبين الأجهزة الحكومية من جهة أخرى.

٢. تعزيز دور المواطن في المشاركة في عملية الرقابة والمساءلة واتخاذ القرار.

٣ تقليل كلفة الاجراءات الحكومية.

٤. زيادة كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة للمواطنين وقطاعات الاعمال.

٥. الشفافية في الاجراءات.

٦. الاسهام في عملية النمو الاقتصادي.

٧. تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من خلال الحكومة الالكترونية.

الحكومة الالكترونية في العراق

شرعت الحكومة العراقية بعد نقل السيادة في حزيران من عام ٢٠٠٤ بانتهاج آليات الاقتصاد الرقمي في محاولة منها لردم الفجوة التقنية والمعرفية بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي وصولاً إلى تحقيق التطبيقات العلمية والعملية في شتى المجالات لتقديم أفضل الخدمات لعموم المواطنين إلا ان هذا المشروع يحتاج إلى:

١. الشفافية ووضوح سياقات الحقوق والواجبات.

٢. تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة وتسهيل الاجراءات.

٣. تحسين مستويات الخدمات المقدمة وتطوير أداء الإدارة المالية.

٤. استقلال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة لتطوير الإدارة العامة وذلك من خلال توسيع قاعدة المستخدمين لشبكات المعلومات والخدمات الالكترونية.

٥. التخلص من الاساليب الروتينية والقضاء على البيروقراطية بأشكالها المختلفة والعمل على تقديم خدمات أفضل وبتكاليف أقل.

٦. تحقيق مفهوم الشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص بمعناها الحقيقي.

٧. تحديد الخدمات التي سيتم تقديمها الكترونياً من قبل الدوائر الحكومية المختلفة مثل تقديم هذه الخدمة من قبل الدوائر التالية:

أ. دائرة الضريبة.

ب. دوائر المرور العامة.

ج. مؤسسات الضمان الاجتماعي.

د. دوائر الكهرباء والاتصالات.

٨. تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

٩. تطوير الجوانب التشريعية للحكومة الالكترونية.

١٠. تطوير المهارات والامكانات البشرية العامة في هذه المجالات.

المعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

ان أهم التحديات التي تواجه التحول من تقديم الخدمات الحكومية التقليدية وصولاً إلى تقديمها الكترونياً تتمثل ب:

١. تدني قدرات مستخدمي شبكة الانترنيت بشكل خاص ومهارات مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بشكل عام.

٢. محددات البنية التحتية وعدم وجود شبكة اتصالات تغطي جميع مناطق العراق، إضافة إلى ارتفاع كلفة الاتصالات لاحتساب كلفة استخدام الانترنيت.

٣. مفهوم الحكومة الالكترونية مفهوم حديث على أسماع العراقيين يحتاج إلى تثقيف إعلامي واسع لهذا المفهوم والفوائد المتوخاة منه.

٤. عدم وجود تشريع حكومي يهتم بمثل هذا الموضوع.

٥. محدودية قدرات القطاع العام وانخفاض نسبة التعامل والتعاون بين مؤسساته.

اشكالية المصرف المتحد ومتطلبات المشاركات الأجنبية

في الهم الاقتصادي

حسام الساموك

اثارت موضوعة مشاركات المصارف الاجنبية مع مثيلاتها العراقية جملة من المناقشات في الاوساط المالية حول جدوى صفقاتها ومدى شرعية تنفيذها خاصة بعد ان اضحى السعي وراءها كثيراً ما يخفي اهدافاً مصلحية ونيات أثيرت حولها الشكوك.ومعروف ان جمعاً من مساهمي المصرف المتحد كان قد أثار هذه المشكلة في طلب قدم للسيد وزير التجارة طاعنا في توجهات ادارة مصرفهم في مشروع المشاركة مع جمع من المستثمرين العراقيين وفق الطريقة ذاتها التي تمت بالمشاركات مع المصارف الاجنبية منطلقين من "ان الذي يحصل هو عدم تطبيق احكام القانون بالشكل الصحيح من خلال التمسك بتنفيذ احكام المادة ٥٦/ رابعاً فقط من دون تطبيق ما ورد بالمادة ٥٥/ رابعاً، أي عدم اعطاء أية أهمية لشركات المصارف مما أدى إلى الحاق الضرر بالمساهمين وحصول مجالس الإدارة على مكاسب مادية لم تظهر بطبيعة الحال".

واذا عدنا للفقرة الأخيرة التي سبق ان اشرنا إليها في مناسبات عدة ضمن مقالنا اليومي، فان ما يجري بالتأكيد يعد ممارسات خطرة لابد من التحقق منها ومتابعتها بدقة بعد ان تحدث مشروعات المشاركة صفقات مريبة تعقدها بعض مجالس إدارات المصارف خلف ابواب موصدة من دون حسيب أو رقيب.

فإن ما تحقق من هذه الشكوى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التجارة وديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين والمدققين وسوق الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي، لكن البنك المركزي رفض ارسال ممثل عنه تحت ذريعة ان الموضوع يقع ضمن مهامه.

وبرغم ان اللجنة أصدرت قراراتها بمقترحات تشريعات لاحقة فانها مررت صفقة المشاركة بين المصرف المتحد ومجموعة المستثمرين، لكن ما بقى معلقاً، تحفظ مسجل الشركات على اطلاق موافقاته بشأن المصرف ذاته، علاوة على مصرفي الأهلي والإئتمان اللذين اصابهما ما جمد انسيابية معاملة المصرف المتحد، حين بدت عمليات المشاركة كلها مأزقاً شل فعالية المؤسسات المعنية باجراءاتها وخاصة دائرة تسجيل الشركات التي يبدو انها لم تصدر تعليماتها وتسوق اجراءاتها بالسبل التي تخدم محاولات بعض الاطراف (البهلوانية) من اختراق الضوابط السليمة. فكانت الساحة مباحة لممارسات شتى، اقل ما يقال عنها انها تفتقر للسلامة، في حين احبط في الطرف المقابل البنك المركزي العراقي مشروعاً مماثلاً اعتمد مناورة تصدرها اصحابها انها (لعبة شاطر)، عندما رفض المركزي منح مباركته لاجراءات المصرف التجاري العراقي على مشاركة مع مصرف اجنبي في وقت حاولت إدارته مبكراً نفي أي توجه لها في لعبة المشاركات الخصبة بانماط المناورات والمقالب. لذلك فوجئت إدارة المصرف التجاري عشية تهيؤها لعقد هيئة مصرفها العامة بصك الرفض قبل استحصالها موافقة هيئتها العامة على مشروع المشاركة.

وحين نعود لتقويم عمليات المشاركة، لابد ان نقر بأهمية مثل هذه المشاريع في تعزيز المسيرة الاقتصادية، لكن سلامة الأداء ينبغي ان تكون صمام الأمان في تنفيذ تلك التعاقدات بعيداً عن كل اجواء الشكوك الخطرة ومبرراتها المفترضة.

ولكي تكون وسائل الامان متوافرة يجدر ان تحصل تداولات عقدها في وضح النهار وفي قاعات غير مغلقة بتاتاً.

الخصخصة والاستثمار الاجنبي في نظر المواطن العراقي

محمد شريف أبو ميسم

في تصريح للدكتور ليث كبة الناطق الرسمي لمجلس الوزراء، قال فيه ان اسقاط الديون من قبل الدول الدائنة وتحديدا (نادي باريس)، مشروط باصلاحات اقتصادية في العراق وهذه الاصلاحات تعني بالضرورة، خصخصة القطاعات العامة، وفتح ابواب الاستثمار الخارجي، واقرار ذلك في قوانين الدولة لضمان تدفق الاموال والسلع الاجنبية من والى العراق، وحماية الاستثمارات الاجنبية، ولكن هل سيؤخذ بنظر الاعتبار ما سيترتب على ذلك؟ كارتفاع اسعار الخدمات التي لها مساس مباشر بحياة الناس، وهل ان الوزر الأكبر تتحمله الطبقات الميسورة فقط، ويتم حماية الطبقات المحرومة، ما وعدت الحكومة الحالية.. يتوقع المواطن العراقي مستقبلاً أفضل في ظل ما متوقع من متغيرات اقتصادية.. اسئلة طرحناها على مجموعة من المواطنين وكانت اجاباتهم كالآتي:

هاشم (مدرس) قال: انا شخصياً لا أثق بوعود السياسيين، البلد بحاجة لاعادة اعمار، وعلى ما يبدو لابد من الحاق العراق في المنظومة الدولية الاقتصادية، ولكن على الحكومة ان تسن التشريعات الكفيلة بحماية الطبقات الفقيرة قبل كل شيء، فلابد من اقرار قوانين الضمان الاجتماعي وتقديم الاعانة المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل أو الشيخوخة بما يؤمن الحد الأنى من الدخل، لحياة كريمة، وهذه العملية تتطلب تمويلا ومن المفروض ان تتحمل الطبقات الميسورة، أو اصحاب رؤوس الاموال هذا التمويل من خلال نظام جديد للضرائب، والأهم من ذلك هو استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية وتحسين نوعية المواد للفقراء، ويجب ان لا تشمل الخصخصة القطاعات الخدمية، وان شملتها فيجب ان تسن تشريعات لحماية الفقراء من ارتفاع الاسعار.. وجميع ما ذكرته يفترض ان يعالج قانونياً لضمان حمايتنا من الحيتان التي لا تشبع.

المواطن عبد الكريم علي (بكلوريوس ادارة) قال: عبء المديونية الثقيل الذي خلفه النظام السابق، هو الداء الرئيس، فأي كان من يتولى قيادة هذا البلد فانه سيتعامل مع ستميله الدولة الدائنة من اجل اطلاق عملية إعادة البناء.. نحن لدينا الطاقات البشرية ولدينا البترول ولكن صنعة البترول متخلفة وهي بحاجة إلى تطوير لزيادة الانتاج من اجل تغطية نفقات إعادة البناء، وهذا الامر يقتضي الاستعانة بالخبرات الاجنبية، ومن ثم فاننا بحاجة إلى القدرات التقنية والخبرات التنظيمية في إعادة الاعمار، وهذا ما لا نملكه ولنكن واقعيين، فقد تأخرنا كثيراً وسبقنا العالم، ونحن بحاجة لاستدراج الاستثمارات العالمية من اجل الاسراع في بناء بلدنا،

المواطن منيب البياتي (موظف) قال: ما دامت عملية اسقاط الديون مشروطة بالاستثمار والاصلاح الاقتصادي، فان هنالك نية مبيتة لسرقة مشرعنة، وإلا فلماذا لا تتم جدولة الديون واستثمار الريع النفطي في بناء اقتصاد وطني قادر على مجاراة التحولات الاقتصادية العالمية؟ سيقولون ان عامل الوقت هو المهم ونحن بحاجة إلى التعجيل في إعادة البناء من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية ورؤوس الاموال العالمية.. ولكن هل تستطيع الحكومة الحالية أو الحكومات المقبلة ان تحمي المواطن العراقي والاقتصاد العراقي من هيمنة الاموال الأجنبية. ان جل ما اخشاه هو ان تتم خصخصة القطاع النفطي، وهذا سيعني سرقة علنية لثروة العراقيين..

المواطن عمار عبد الجليل (مهندس مدني) قال: ان شرط التخفيف من عبء المديونية الخارجية الثقيل، ومحاولة الحصول على معونة دولية، مرتبط بالاصلاح الاقتصادي.. أي تحويل اقتصاد الدولة الأوامري إلى اقتصاد سوق، وهذا الامر يحتاج إلى دراسات جدوى حقيقية، وإلا فأن تدفق الرأسمالات الاجنبية، سيلتهم الاخضر واليابس وستكون نتائجه المستقبلية وخيمة على الاقتصاد والانسان العراقي لان الرأسمالات هي التي ستقرر مصير البلد، وتسقط الحكومات وتأتي بالشخوص إلى واجهة السلطة، اما بخصوص ما يقال عن الحرية الاقتصادية كشرط لازم للديمقراطية السياسية، فهذا الامر فيه الكثير من الضحك على الذقون، فهنالك الكثير من الانظمة الدكتاتورية العالمية صاحبها تطور رأسمالي كما في ألمانيا في زمن (بسمارك) وفي فرنسا في زمن (نابليون)، وفي اليابان في زمن (الميجي) وجميع هذه الانظمة غير ديمقراطية الذي أريد ان أقوله ان الدولة لا بد ان يكون لها دور لحماية الانسان من هيمنة الأموال، فقد عانى العراقيون كثيراً، وحرموا لسنوات من خيراتهم ،فليس من الانصاف ان يعيشوا تفاصيل الاستغلال من جديد بعد هذا الصبر الطويل

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاثنين المصادف 2005/6/20

اسم الشركة	عدد الأسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر تم	ادنى سعر تم	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع
قطاع المصارف										
المصرف الاسلامي خ	46982682	211684319	4.600	4.550	4.500	4.550	4.600	4.450	4.500	0.000
مصرف الشرق الاوسط خ	42782373	400252223	9.400	9.450	9.350	9.350	9.400	9.350	0.000	9.450
مصرف البصرة خ	55613406	331674557	5.950	5.950	6.050	6.100	6.100	5.850	6.000	0.000
مصرف سومر التجاري خ	9860846	46886307	4.950	4.750	4.450	4.950	4.950	4.450	4.300	4.500
مصرف الاقتصاد خ	2304439	37946024	16.000	16.450	17.000	17.050	17.000	16.000	0.000	#####
مصرف الخليج التجاري خ	28452806	312774288	10.000	11.000	11.000	10.100	11.500	10.000	11.000	0.000
مصرف الموصل خ	36601294	210622034	5.700	5.750	5.800	5.800	5.800	5.650	5.700	5.850
مجموع قطاع المصارف	222597846	1551839751								
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 123.121										
قطاع الخدمات										
مدينة العاب / للرصافة خ	53352	426816	8.000	8.000	8.000	8.850	8.000	8.000	8.500	9.500
المعمورة العقارية خ	45313395	276018437	6.000	6.350	6.100	5.550	6.350	5.900	6.350	6.500
الأسيل العقارية	4500000	13375000	2.950	3.000	2.950	2.950	3.000	2.950	2.850	3.250
مجموع قطاع الخدمات	49866747	289820253								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 104.354										
قطاع الصناعة										
نينوى عذارية م	100000	1300000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	#####
الخياطة الحديثة خ	430000	1802500	4.250	4.200	4.200	4.150	4.250	4.150	4.000	0.000
السجاد و لمفروشات م	96000	610500	6.400	6.450	6.350	6.250	6.400	6.250	6.400	0.000
البيرة الشرقية خ	5080000	20320000	4.000	4.050	4.000	4.000	4.000	4.000	0.000	0.000
بغداد للمشروبات الغازية م	72654502	458707482	6.550	6.550	6.300	6.250	6.550	6.150	6.100	6.250
التصوير العراقية م	10398414	31004556	2.850	2.950	3.000	3.000	3.000	2.850	2.800	3.000
الهلال الصناعية م	6566519	45965633	7.000	7.100	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	0.000
الصناعات الكيمياوية م	2456174	27048486	11.000	11.250	11.000	11.100	11.100	11.000	11.150	0.000
الصناعات الالكترونية م	5662261	30485502	5.400	5.450	5.400	5.350	5.400	5.350	5.000	5.500
الكندي لانتاج اللقاحات م	500000	4500000	9.000	9.500	9.000	9.000	9.000	9.000	8.500	9.100
الفلوجة للمواد الانشائية	104697	355970	3.400	3.300	3.400	3.400	3.400	3.400	3.350	0.000
الصناعات الغذائية م	3711838	18929582	5.050	5.150	5.100	5.100	5.100	5.050	5.100	0.000
كركوك الانشائية م	199118	597354	3.000	3.250	3.000	3.000	3.000	3.000	0.000	0.000
الاصباغ الحديثة م	4174004	33789233	8.000	8.100	8.100	8.100	8.000	8.000	8.100	8.500
للدراجات والانابيب م	1310239	9839661	7.650	7.550	7.500	7.500	7.650	7.500	0.000	7.900
الالبسة الجاهزة م	277153	1114659	4.000	4.000	4.000	4.050	4.050	4.000	3.750	4.050
صناعة الكارتون م	199502	1226638	6.250	6.550	6.150	6.000	6.250	6.000	6.000	6.600
المواد الانشائية الحديثة م	2099829	5025926	2.500	2.800	2.400	2.200	2.500	2.200	0.000	0.000
الاثاث المنزلي م	678624	2697571	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	3.900	0.000	0.000
مجموع قطاع الصناعة	116698874	695321353								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 28.009										
قطاع الفنادق والسياحة										
فندق فلسطين م	20000	1500000	75.000	75.000	78.000	75.000	75.000	75.000	71.000	#####
فندق عشتار م	320000	22400000	70.000	70.000	65.000	70.000	70.000	70.000	62.000	0.000
فندق بابل م	441500	27159125	62.750	62.750	61.500	61.500	62.750	61.500	0.000	#####
فندق بغداد م	5000	400000	80.000	80.000	85.000	80.000	80.000	80.000	78.000	#####
مجموع الفنادق والسياحة	786500	51459125								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 30.326										
قطاع الزراعة										
بابل للانتاج الحيواني خ	4670891	32696237	7.000	7.000	6.500	7.000	7.000	7.000	6.500	0.000
الزوار للانتاج الزراعي خ	1040000	1094000	1.100	1.100	1.000	1.050	1.050	1.050	0.000	0.000
اسماك الشرق الاوسط خ	320000	814500	2.600	2.600	2.500	2.550	2.250	2.250	2.300	2.500
العراقية لتسويق اللحوم م	10000	147500	14.750	14.750	13.000	14.750	14.750	14.750	14.000	#####
مجموع قطاع الزراعة	6040891	34752237								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 91.457										
المجموع العام للاسهم	395990858	2623192718								
بلغ الرقم القياسي العام 56.658			عدد النقاط 0.009		الاهمية النسبية 0.015 %					